

لان الانساح حصل بسببها وذلك بسقط المهر قبل الرجوع
ولا يلزم من ارضعت من لبنها لانها تضمن شيئا وتفرغ المهر
مهر مثل وجهه الخبي او ضعفه وقولي وسكنه من زواج
بها المهر ولا ينافيه قولهم ان التمسك من الرضاع كالارضاع لان
المراد انه هو في التمسك والرضع انما هو في التمسك ايضا انما
اي ظهرها لانها صارت ارضعت ولا يسبيل المهر بينهما والاول
لاحداهما على الاخرى وقد كان بينهما لان المهر عليهما
او ارضعتا بنتا على كبرى حرمت الكبرى انك الا يما صارت
امر زوجته والصغيره ربيعه فحرموا بها ان وعلى الكبرى
لانها مطلقة من بنت زوجته الموطوءة والا فلا تحرمه والامر
للمتدين ولكبرى في المسئلةين فانه فكلين لكل منهما نصف
المسئلة او نصفه من الثلث في كل المسئلة ان لم ياذن نصف
بهر من ثلثها انما اطلقت الاخرى والكل على الرضعة مهر
مثل ما وجب على الزوج من ثلث المهر في كل الرقولي والفرع
الرجس زيادة في المسئلة النافذة او ارضعتا الكبرى حرمت
ابد المهر وكذا الصغيره اذ ارضعت بلبنه لانها صارت
بنته والابى وان ارضعت بلبن غيره فرببته له فان وعلى الكبرى
حرمت عليه بقوليها والا فلا وتبصر وان لم تحرم لاجتماع
بها المهر كما ان احد ثبت ابا الكبرى ثلاث صحاب رضعته فتحر
الكبرى ابلا وزوجها لغير ان ارضعت بلبنه والا فرببات
وتبصر وان لم تحرم من سواء ارضعت من معا باجاص الرضعة
لحاصه او بافان لم يسيما تقين واجبا والثالثة من لبنها
الاولى برضعا لاجتماع الامر في المهر والثالثة والثالثة
انها ارضعت نثان معا الثالثة الرضعة في المهر
المفارقة ان لم تحرم وحيث انفصلت فكل حنف طه جلاله

من ثا

من ثا ثمن من غيرهم ولو ارضعت احبنته روضته معا
او ثوبا ولو بعد طلاقها الرجمي نفسنا وطم مائة انما
تحرم عليه ابداد ونحوها ولو كانت نطفة الله صغيرا وارضعت
بكنهه حرمت عليها ابدان الاصلوات روضت من المطلق والامر
الاعتدال ورضعت ابيه **فهر** في الاصل والارضاع
والاختلاف فيه وما يذكرهما لو اقر رجل او امرأتان بينهما
رضعا كما كقولهم هذا بنظرنا واحقير ضاع او كسبته في
بقولي ولكن ذلك ما لم يكد يبعث حرمتها كما في
لكل منهما باقرار بخلاف ما اذا لم يكن ذلك كان قال فلا ينة
منقوي وطا من نطفة او لفرقة لك زوجان فزواجهم بينهما
فلا ينفصلهما ولو اقر رجلان وطبعا بعد وفاة كان كالمصنف
جاهلة بالاطلاق كما في الاختلاف في حرمة الرضعة وزوجين
زيادته او اذاعة او القضاة التسع ويستقر في ندر المهر
له ثوبه ولها عليه المهر المسمى مدون بحفلة الا في مثل
ان وعلى الا ذنصفه ولا ينفصل قوله عليهما وله عليهما ذلك
الوطي وكذا الزوجان كان المهر المسمى للكل فان نكحت
لخصه وزوجته من غير لثقل بعد الاصل فله ثوبه في الرضعة
بالمهر اعرضت نطفة وبالكسب فله بان الرضعة المهر
فالكره طيب في نطفة او زوج نطفة روضت بلبنه باربعته
في ارضاع او كسبته من نفسها لتضم ولما في المهر
ولا يان روضتها بحبله في نطفة لم يمت احداهم كسبته من نفسها
فيها حلفت فتعريف الاختلاف ما ندعيه ولم يسبق ما يباينه
فاضعة المهر في الرضعة قبل المهر وقولي به او كسبته من غيرها
من روضت ولها في الرضعة من نطفة لثا في من ارضعت
وطبعا بعد وفاة والا فلا ينفصل اعلا بقوله ايضا يستحق
فان ارضعت للثاني فليس له ثوبه في الرضعة
المهر والورع له فيما اذ ادعت الرضعة ان ينفصل طه جلاله